لطائف الإسناد بين الاندثار والتجديد

د.عادل بن سعد المطرفي

أستاذ مساعد بجامعة القصيم

قسم السنة وعلومها

ملخص

البحث في المصطلحات من الدراسات المهمة العصرية للحاجة إليها في فهم العلوم وإمكانية تطويرها، واستشراف مستقبلها، وتعتبر "لطائف الإسناد" أحد المواضيع والقضايا في كتب علوم الحديث، وقد تناولتها بالبحث -بعد تحرير مفهومها- من جهة استشراف مستقبلها ومحاولات التجديد فيها، وقد غلب التعامل مع هذه القضية في كتب علوم الحديث ومظانها الأخرى بما يغلب على الشكل الظاهري منها، وهو ما طبع اسمها، وأخر مكانتها، وأفقدها أثرها، فأصبحت فضلة وترفاً، وقد تم اقتراحات مجالات عدة للتجديد في لطائف الإسناد، وكان من أهم اقتراحات التجديد -استشرافا لواقع جديد - هو محاولة الكشف عن الأثر النقدي في هذه اللطائف بما يقربها من الدوائر الحساسة في قضايا النقد المثمرة، ومن خلال الأمثلة المضروبة في مجالات التجديد فالقضية قابلة وتحتاج إلى مزيد من البحوث حولها.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

يعد البحث في الحاضر والمستقبل بحثا بين الموجود والممكن، بحث يهدف ليكون الحاضر طريقاً للتجديد والتطوير في المستقبل، ضمانة هذا المستقبل في أصالة حاضره وعراقة ماضيه، وهو بحث يهدف إلى البناء الفعال خاصة حين يكون مجاله العلوم الحافظة للدين.

وقد كان باب الاجتهاد في العلوم الإسلامية مدخلاً للتجديد والتطوير، مرت من خلاله عصور زاهرة ازدهرت فيها العلوم الإسلامية وظهر أثره في إعداد العقليات الذهنية التي صاغت العلوم الإسلامية في وقتها بمظاهر التجديد والتطوير.

وكما أن التجديد في العلوم الشرعية مقصود في ذاته، فإنه أيضاً يقطع الطريق على كل من رام بديلاً عنها في آلياتها ومناهجها لإعادة إنتاج ما لا صلة له بماضيها، فمتى لم يتولاها أهلها بالتجديد تسلط عليها غيرهم بالهدم والتبديد.

وتعتبر "علوم الحديث" ركناً أصيلاً في المعرفة، عظمت منفعتها بعظم فائدتها، فهي الخادمة لسنة النبي صلى الله عليه وسلم، والكاشفة لصحيح الحديث من سقيمة، وقد اصطلح على منظومة شغالة من أنواعه في هذا الغرض، وصنفت ما عداها في الأهمية بحسب قربه وبعده من تلك المنظومة، فكان مما اصطلح عليه ما عرف بـ"لطائف الإسناد".

وقد اهتم مؤلفو كتب علوم الحديث بلطائف الإسناد من جهة ذكرها والتنويه بها، وقد أشاد بأهميتها بعض من ألف في أنواع منها، فذكر أبو موسى المديني في كتابه " اللطائف من دقائق المعارف في علوم الحفاظ الأعارف" أنواعاً من لطائف الإسناد بأمثلتها، وقال في مقدمة كتابه: "هذه أنواع لطاف من علم الحديث لا يهتدي إلى مثلها إلا النحرير من الحفاظ".(١)

ومن جوانب أهمية البحث في لطائف الإسناد هو ما تتفرد به كثير من أنواعها في كشف علاقة الرواة بعضهم ببعض من خلال الرواية، كما في أنواع الأقران، والمدبج، والأكابر عن الأصاغر، والأخوة،

(١) اللطائف ص١٧.

والآباء عن الأبناء، وعكسه وغيرها، وهو جانب مهم لا يقف على التعريف المجرد بالعلاقة من غير دلالات أخرى.

وتكمن مشكلة البحث في أن "لطائف الإسناد" أحد المواضيع والقضايا في كتب علوم الحديث التي لم تمس من فترة متطاولة غير ما هو موجود من تسطيرها في الكتب التي أدرجتها والمباحث التي تذكر تحتها، فاكتنفها شيء من الغموض من جهة تحرير مفهومها، ومعرفة أنواعها المنتشرة من غير تسمية في أحيان، وأثرها في النقد، وتبقى المشكلة الأهم في محاولة النهوض بهذا الوقع في المستقبل بفتح نوافذ التطوير والتجديد عليها، واقتراح أفضل الحلول المناسبة في هذا الغرض.

فجاء هذا البحث في هدفه الأول ليقف مع "اللطائف" بين الواقع والمأمول، فبدأ بتحديد مصطلح "اللطائف"، وواقع هذه اللطائف في كتب مصطلح الحديث وغيرها مما تناولها، وطريقة التعامل معها عند من تكلم عليها، والأثر المبرز لها وعلاقتها مع غيرها، ثم محاولات التطوير والتجديد بدءاً بطريقة عرضها ثم تفعيل أثرها في مختلف مسائل النقد مما له تعلق بصفة الرواية، والرواة، والجرح والتعديل، وسائل الاتصال والانقطاع، والعلل.

ولم أقف على بحث في هذا الموضوع، وهو ما أوجد حاجة ملحة وسبباً مهماً في تناولي لهذا الموضوع وطرقه من هذه الجهة.

وقد تم تقسيم البحث بحسب أهم قضاياه في ستة مباحث جاءت على النحو الآتي:

المبحث الأول: التعريف بلطائف الإسناد

المبحث الثاني: أنواع لطائف الإسناد

المبحث الثالث: تقييم واقع لطائف الإسناد في المصنفات الحديثية

المبحث الرابع: التجديد في لطائف الإسناد

المبحث الخامس: أمثلة تطبيقية لأثر لطائف الإسناد في مسائل النقد

وإني أتوجه بالشكر لله أولا على ما يسر من المشاركة وأسأله تمام العمل بما يفيد القارئ والباحث، كما أشكر كلية الشريعة والدراسات الإسلامية وقسم السنة وعلومها على إقامة هذا المؤتمر المتميز في موضوعه، الذي وبلا شك سيثري الدراسات الحديثية في المحاور التي سيتناولها، ويفتح أمامها آفاقاً واسعة في المعالجة والتجديد والتطوير.

تمهيد: ظاهرة اللطائف في العلوم المختلفة

درج أهل العلوم على التفريق بين مباحث علومهم بين ما هو من أصول العلم وفروعه، أو متين العلم ومُلَحِه، أو ما هو من صلبه ولطائفه، ويتبع هذا التفريق قضية ترتيب مباحثه من حيث الأهمية، وكذا مقدار الاهتمام والعناية بتلك المباحث.

وعبر مراحل تطور العلم وتوسعه زمنياً تكبر مساحة الحديث عن ملح العلم ولطائفه، وقد تصل لدرجة الانشغال غير المرضي، إذ تعتبر أحد الجهات التي يمكن مد أفقها والاستحداث فيها، وظهور المتأخر بمظهر المجدد في العلم، وكسراً لمقولة ما ترك الأول للآخر.

وتتوزع هذه اللطائف والملح ما بين أن تكون في وسائل العلم كالإجازات في علم الحديث، أو التحمل بالتسلسل، أو في مباحثه ومسائله، وينبه أهل كل فن على ما في فنهم من هذه الملح واللطائف.

ويكاد يكون الجامع بين مختلف العلوم في مفهوم ملح العلم هو ما يمكن الاستغناء عنها لانعدام أثرها أو ضعفه، إلا أن مثله يستحسن عقلاً ويستلطف ذوقاً، ويستميل النفوس للبحث فيه لخفته وطرافته، وبعده عما في متين العلم وصلبه من الجدية والثقل.

وقد عقد الشاطبي في كتابه "الموافقات" مبحثاً تكلم فيه عن تقسيم العلوم إلى هذه الأقسام السابقة وشرحه وضرب الأمثلة عليه، فقسم العلوم إلى ما هو من صلب العلم، وإلى ما هو من مُلحه، ومنه —وهو الثالث– ما ليس من صلبه ولا مُلَحه.

وعرف بالأول بأنه "هو الأصل والمعتمد، والذي عليه مدار الطلب، وإليه تنتهي مقاصد الراسخين، وذلك ما كان قطعياً، أو راجعاً إلى أصل قطعي، والشريعة المباركة المحمدية منزلة على هذا الوجه، ولذلك كانت محفوظة في أصولها وفروعها، كما قال تعالى: (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون)؛ لأنها ترجع إلى حفظ المقاصد التي بها يكون صلاح الدارين".[٢]

أما القسم الثاني وهو المعدود في ملح العلم لا في صلبه، فعرفه بقوله: "ما لم يكن قطعياً ولا راجعاً إلى أصل قطعي، بل إلى ظني، أو كان راجعاً إلى قطعي إلا أنه تخلف عنه خاصة من تلك الخواص، أو

(٢) الموافقات للشاطبي ١: ١٠٧-١٢٣.

أكثر من خاصة واحدة،[٣] فهو مُخَيَّلٌ، ومما يستفز العقل ببادئ الرأي والنظر الأول، من غير أن يكون فيه إخلال بأصله، ولا بمعنى غيره، فإذا كان هكذا؛ صح أن يعد في هذا القسم".[٤]

وعرف بالقسم الثالث بقوله: " ما لم يرجع إلى أصل قطعي ولا ظني وإنما شأنه أن يكر على أصله أو على غيره بالإبطال".[٥]

ومثّل للقسم الثاني بالحِكَم المستخرجة لما لا يعقل معناه على الخصوص في التعبدات، كاختصاص الوضوء بالأعضاء المخصوصة، والصلاة بتلك الهيئة من رفع اليدين والقيام والركوع والسجود، الصيام بالنهار دون الليل، واختصاص الحج بالأعمال المعلومة، وفي الأماكن المعروفة وغيرها.

ومثل عليه بأمثلة أيضاً من علوم الحديث، وهما مثالان: المسلسل بكيفية معينة، وكثرة الطرق للحديث وتتبعها مع غناء الحديث عنها.

فظاهرة الملح واللطائف هي ظاهرة عامة في كل علم، وعند كل المشتغلين بالعلوم، تنشأ على ضفاف متين العلم وصلبه، وفضاء واسع لتجاوز الصرامة العلمية، فهي من دوائر الاسترخاء العلمي.

والذي يعنينا على وجه الخصوص هنا هو ما يتصل بالحديث وعلومه والقرب منه بشكل أدق لفحص التفاصيل بدءا بالمفهوم ثم الأثر، وهو ما ستستعرضه المباحث الآتية إن شاء الله.

---

(٣) والخواص التي ذكرها الشاطبي هي خواص القسم الأول وهي ثلاث: العموم والاطراد، الثبوت من غير زوال، كون العلم حاكما لا محكوما عليه. ١: ١٠٨.

(٤) الموافقات للشاطبي ١: ١١٠.

(٥) الموافقات للشاطبي ١: ١٢٠.

المبحث الأول: التعريف بلطائف الإسناد

تتعدد التسميات والاطلاقات في التعبير عما يقع في الأسانيد من ملح، والشائع اطلاق مسمى (لطائف الإسناد)، ومنهم من يعبر بـ(طرائف الإسناد)،[٦] ومنهم من لا يلتزم بتسمية وإنما يقع ذكر المثال في كلامه مما هو مصطلح عليه عند غيره باسم لطائف الإسناد، وهذا الأخير هو الجاري في كلام الأئمة النقاد فإنهم لم يخصوا ما شاع بتسميته لطائف أو طرائف باصطلاح أو اسم.

والكلام عن اللطائف مخصوص بالإسناد، فتعلقها بإسناد الحديث دون لفظه، أي فيما إلى أمور إسنادية كصفة الرواية وما يتصل بالرواة وصيغ التحمل والأداء، فهي أمور مرجعها السند.

اللطائف في اللغة:

في التهذيب للأزهري: "اللطيف اسم من أسماء الله العظيم، ومعناه والله أعلم: الرفيق بعباده". ونقل عن ابن الأعرابي: "لَطُف الشيء يَلْطُف: إذا صَغُر. قَالَ: وجاريةٌ لَطِيفةُ الخَصْر: إذا كَانَت ضامرةَ البَطْن".[٧]

ونقل عن الليث: "اللَّطيف من الكلام: ما غَمُض معناه وخفي".

في مختار الصحاح: "لَطُفَ الشيء من باب ظَرُفَ أي صَغُرَ فهو لطيف، واللُّطْفُ فِي العمل الرفق فيه، وَاللُّطْفُ من الله تعالى التوفيق والعصمة، وأَلْطَفَهُ بكذا بَرَّهُ به، والاسم (اللَّطَفُ) بفتحتين يقال: جاءتنا (لَطَفَةٌ) من فلان أي هدية، والْمُلَاطَفَةُ الْمُبَارَّةُ".[٨]

وفي جمهرة اللغة لابن دريد: "والطُّرْفَة: مَا أطرفتَ بِهِ من شَيْء أَو أطرفتَ بِهِ صاحبَك، وَالشَّيْء طَرِيف ومستطرَف، وَجمع طُرْفَة طُرف".[٩]

وفي تهذيب اللغة للأزهري: "والطُّرْفَةُ: كل شيء استحدثته فأعجبك، وهو الطريف، وما كان طريفا طَرُف يَطْرُف. وأطرفت فلانا شيئا أي أعطيته شيئا لم يملك مثله فأعجبه".[١٠]

وفي المخصص لابن سيده جمع بين الطراف واللطف في سياق تفسير أحدهما بالآخر، فقال: "شيء طريف غريب، وقد طرفت الشيء واستطرفته رأيته طريفاً، وتطرّفته واطّرفته استفدته، والطِرْف

---

(٦) شرح النووي على مسلم ١: ٢١٣.

(٧) تهذيب اللغة ١٣: ٢٣٥.

(٨) مختار الصحاح ص٢٨٢.

(٩) جمهرة اللغة ٢: ٧٥٤.

(١٠) تهذيب اللغة ١٣: ٢٢١.

والطّريف والطّارف المال المستفاد، وَقد طرُف طرافة. وَقَال: ألطَفته: أتحفْته، وَالِاسْم اللطف واللطَف". (١١)

وفي المعنى اللغوي في اللطف والطرفة ومناسبته للمعنى الاصطلاحي أمران: الصغر، والإعجاب وهو ما عبر عنه ابن سيده في اللطائف بالتحفة، وهذا الثاني ظاهر لغويا في الطرفة، وكلا هذين الأمرين من شأن اللطائف في الاصطلاح، فشأنها موازنة بغيرها من المسائل هي أصغر منها، كما أن من سمتها إثارة الإعجاب المعنوي وتارة الشكلي، والإفادة فيها بمثابة الهدية التي يفرح بها لغرابتها، وأحياناً تدرة وقوعها.

فاللطائف راجعة لاستحسان الصورة أو المعنى الإسنادي الغريب قليل الوقوع أو النادر.

اللطائف في الاصطلاح:

أما في الاصطلاح: فلم أقف على تعريف للطائف الإسناد، والموجود في كلام من خص المسألة بمبحث في مصنف، أو بتأليف مفرد هو التعريف بأنواع اللطائف وذكر الأمثلة عليها.

والتعريف الذي وجدته هو لمعاصرين، فقد عرف محققا كتاب "تنقيح التحقيق" لابن عبدالهادي باللطائف بقولهما: "مسائل في علوم الحديث قد لا يكون لها أثر في الحكم على الحديث أو الراوي، ولكن يكون فيها لطافة، فيعتني العلماء أحيانًا بذكرها".(١٢)

ومع بقاء الغموض في معنى اللطائف إلا أن التعريف السابق أبرز أمرين مهمين، هما: أثر هذه اللطائف في الحديث والراوي، أي في مسائل النقد، والثاني: مدى اهتمام العلماء بذكر هذه اللطائف، وهما أمران سيأتي الحديث عنهما لاحقا.

ويمكن أن يقال في تعريفها: هي الخصائص الإسنادية الظاهرة المستطرفة لغرابة مضمونها أو صورتها، أو قلة وقوعها وندرتها، مما له أثر في الحكم على الحديث أو ليس له أثر، سواء وقعت باختيار الراوي أو بغير اختياره.

شرح ألفاظه:

أ-إسنادية: لأن موضع هذه اللطائف هي الإسناد ولا علاقة لها بالمتن، فهي من أنواع علوم الحديث الإسنادية.

ب-الظاهرة: إذ إنها من الأمور التي يمكن إدراكها بالنظر في الإسناد وليست كالعلل الخفية التي تحتاج إلى تفتيش.

---

(١١) المخصص لابن سيده ٣: ٤٢١.

(١٢) تنقيح التحقيق المقدمة ص١١٩، والمحققان هما: سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الخباني.

ج-المستطرفة: فهي مسائل من ملح العلم، يستحليها الذوق وتستظرفها النفوس، ويأتي الاستطراف لشكلها الظاهر للعين، أو معناها الذي يستحليه القلب، أو لقلة حصولها وندرته، أو لأن النفوس تطلبها وتتعلق بها كطلب العلو في الإسناد.

د-مما له أثر في الحكم على الحديث وما ليس له أثر.

فلطائف الإسناد على هاتين الجهتين في الأثر النقدي، فمنها ما لا يخلف أثراً، ومنها ما يتعلق به أثر نقدي وله اتصال بمسائل النقد، وسيأتي الكلام عن هذا الأثر بشيء من التفصيل.

هـ-سواء وقعت باختيار الراوي أو بغير اختياره: فاللطائف منها ما يقع اتفاقاً ولا يشعر به الراوي، ولا معنى مقصود للراوي فيه، مثل أن يقع اسم راو بين اسمين متشابهين، كرواية مالك، عن الزهري، عن مالك، فالأول هو مالك بن أنس، والثاني هو مالك بن أوس بن الحدثان، وهي صورة معدودة في اللطائف،(١٣) ومثل أن يقع الراوي بين أهل مصرين، مثل رواية ثلاثة من أهل مصر عن عبدالله بن أبي جعفر، ورواية ثلاثة دونه من أهل المدينة.(١٤) ومثله كون أسماء الرواة في الإسناد أو كناهم متفقة، أو لألقابهم، أوكلهم له لقب مشهور به.

فهذا السابق كله غير مقصود للراوي.

ومن اللطائف ما يقع بإرادة الراوي واختياره، كأن يروي عمن هو أصغر منه، أو يتحمل مذاكرة، أو يروي عن قرينه، أو يقصد العلو في الرواية وغير ذلك، وهذا بخلاف شأن العلل بأنواعها المختلفة فهي تقع بغير اختيار الراوي، وإنما على جهة الوهم والخطأ غير المقصود.

وبين عدم الاختيار والاختيار السابقين ما تضمنهما المثالين الذين أشار إليهما الشاطبي في الملح الحديثية، وهو ما يقصده الراوي ويتحراه ويحرص على إيقاعه على هذه الجهة لغرض اللطافة، والمثالان هما:

١-تحمل الأخبار والآثار بالتزام كيفيات لا يلزم مثلها، ولا يطلب التزامها، كالأحاديث المسلسلة التي أتي بها على وجوه ملتزمة في الزمان المتقدم على غير قصد؛ فالتزمها المتأخرون بالقصد، فصار تحملها على ذلك القصد تحريا له، بحيث يتعنى في استخراجها، ويبحث عنها بخصوصها، مع أن ذلك القصد لا ينبني عليه عمل، وأن تخلفه في أثناء تلك الأسانيد لا يقدح في العمل بمقتضى

(١٣) صحيح البخاري رقم ٣٠٩٤. وينظر: فتح الباري ٦: ٢٠٤.

(١٤) صحيح البخاري رقم ٩٠٢. وينظر: فتح الباري ٢: ٣٨٦.

تلك الأحاديث، وليس عامة الأحاديث يروى بهذه الصفة، فطلب مثل ذلك من مُلَح العلم لا من صلبه.

٢-التأنق في استخراج الحديث من طرق كثيرة، لا على قصد طلب تواتره، بل على أن يعد آخذاً له عن شيوخ كثيرة، ومن جهات شتى، وإن كان راجعاً إلى الآحاد في الصحابة، أو التابعين، أو غيرهم؛ فالاشتغال بهذا من الملح، لا من صلب العلم. (١٥)

فالذي نظر إليه الشاطبي فيما يتعلق بأمثلة الملح الحديثية قصد الراوي وتحريه في طلب هذه الأمور على الوجه المذكور والانشغال بها، مع عدم ترتب عمل على قصدها، وهما مثالان في مجال الوسائل.

المبحث الثاني: أنواع لطائف الإسناد

تستظرف لطائف الإسناد من جهة بنيتها الخارجية وتستغرب لقلة وقوعها أو ندرتها، أو جمال صورتها، ولغياب الضابط العددي في حصر لطائف الإسناد، كان للذوق والاستلطاف النفسي مدخل في تسمية أنواعها، وزيادة بعضهم على بعض في تسمية أنواع أخرى، ذلك أن الأسانيد قد تأتي على أشكال متعددة ويقف بعضهم على ما لا يقف عليه الآخر.

كما أن من اللطائف ما عرف باسم، وهو المشهور من اللطائف، والكثير منه لا يسمى وإنما يشار إلى صورته والمثال عليه.

ومن أشهر أمثلة لطائف الإسناد مما يدور على ألسنة العلماء في مناسبات ورودها، وفي مواضع الحديث الخاصة عنها:

العلو، المسلسل، السابق واللاحق، المدبج، الأقران، رواية الأكابر عن الأصاغر، المذاكرة، السلاسل العائلية كرواية الابن، عن أبيه، عن جده، أو البنت، عن أمها، عن جدتها، اجتماع عدة صيغ من التحمل في إسناد واحد كعنعنة، وتحديث، وإخبار، وقوع راو بين اسمين متفقين، ككون الراوي في الإسناد يروي عن مالك ويروي عنه مالك، من لم يرو إلا عن شخص واحد، هو بخلاف ما يعرف بالوحدان، وهو من لم يرو عنه إلا راو واحد. (١٦)

---

(١٥) ينظر: الموافقات للشاطبي ١: ١١٢-١١٣.

(١٦) ينظر في أنواع اللطائف: النووي ١: ٧٧، ١٣٥، ٢٢٨، ٢: ٧٧، ٩٠، ١٠، ٢٥، توضيح ابن الملقن ٢: ٣٧٣، ٥٠٣، ٤: ٢٨٣، التعليق على علل ابن أبي حاتم ص ٢٢٦، فتح الباري ١:٥٣، ٨٢، ٢١١، ٤٠١، ٢:

ومن الأنواع ما يُعْقَد له نوعٌ في كتب علوم الحديث، فيُعْرَف به، ومن الأنواع ما لا يُعْقَد له نوع ولا عنوان، فيفوت الكلام عليه والتعرف على فائدته حين الرجوع لكتب علوم الحديث.

ولا يُوجَد اختلاف بين من يتكلم عن لطائف الإسناد في إثبات أو نفي بعضها، وإنما الموجود هو زيادة بعضهم على بعض، وتبقى بعض الأنواع المشهورة يتفق على ذكرها ويكثر تداولها، وقد تخص بالتأليف المفرد، ويكاد ينحصر الاختلاف من جهة وقوع صورة بعضها، فمثل نوع رواية الصحابة عن التابعين، ذكر العراقي أن بعض أهل العلم أنكر أن يكون قد وجد شيء من رواية الصحابة عن التابعين عن الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم، ثم

ناقش المسألة بذكر القول الآخر وأدلته. (١٧)

وأفرد السيوطي في "تدريب الراوي" (رواية الصحابة عن التابعين) نوعاً مستقلاً زائداً على ما يذكره ابن الصلاح، وحكى الاختلاف في ووقعه، وناقش بعض كلام العراقي في المسألة.(١٨)

والأنواع السابقة ظاهر اختصاصها بالإسناد المفرد، فلا علاقة لها بإسناد آخر، ولا بوجودها في كتاب معين، إلا أن بعضهم أطلق مسمى اللطائف على ما هو أوسع من ذلك، كأن يخص بها أسانيد كتاب، أو علاقة بعض الأسانيد ببعض في كتاب، مثل أن يقال: إن زياد بن جبير ليس له في الصحيحين إلا حديث واحد، وفي البخاري حديث آخر.(١٩)

وكذا ما يذكره النووي، وابن حجر من مناسبات إخراج الأسانيد في الباب الواحد، كقول ابن حجر: "هذا الإسناد كله مصريون، والذي قبله كما ذكرنا كوفيون، والذي بعده من طريقيه بصريون، فوقع له التسلسل في الأبواب الثلاثة على الولاء وهو من اللطائف".(٢٠)

وهذا في الحقيقة من لطائف الكتاب في التخريج وليس من مطلق لطائف الإسناد، ولعل العيني يذكره استطرادا تحت عنوان لطائف الإسناد، والنووي، وابن حجر يذكره على أنه من لطائف الكتاب.

١٨١، ٣٨٦، ٥: ٨٧، ٦: ٢٠٤، ٨: ٤٤، ١٤٢، ٢٣٩، ١٣: ٣٣، عمد القاري ١: ١٣٨، ١٦٢، ٣: ٢٣٣، ٧: ٢٥١، ٩: ٢٩٣، طرح التثريب ٥: ٩٦، النكت للزركشي ١: ٥٨.

(١٧) التقييد والإيضاح ص ٧٦.

(١٨) تدريب الراوي ٢: ٩١٨.

(١٩) عمدة القاري ١٠: ٥٠.

(٢٠) فتح الباري ١: ٥٦. وينظر شرح النووي ٢: ١٣٦.

واللطائف السابقة قد يجتمع في الإسناد منها أكثر من واحدة، واجتماع عدد من اللطائف في الإسناد يزيد الإسناد لطافة ويصبح أكثر غرابة، ومثله قد يقل أو يندر، وهو اجتماع يقع إما على جهة التعدد بأن يتكرر في الإسناد أكثر من لطيفة، أو على جهة التداخل، فالشي الواحد متضمن في نفسه لطيفتين في آن واحد وفي موضع واحد.

فمن أمثلة التعدد: ما أخرجه البخاري في قصة الصلاة على عبدالله بن أبي بن سلول، فقد أخرجه من رواية الزهري، عن عبيد الله بن عبدالله، عن ابن عباس، عن عمر بن الخطاب.(٢١)

ففي هذا الإسناد رواية تابعي عن تابعي، ورواية صحابي عن صحابي.

ومن أمثلة التداخل: ما أخرجه مسلم في الصحيح قال: حدثنا منجاب بن الحارث التميمي، وسويد بن سعيد، كلاهما عن علي بن مسهر، قال منجاب: أخبرنا ابن مسهر، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا يدخل النار أحد في قلبه مثقال حبة خردل من إيمان، ولا يدخل الجنة أحد في قلبه مثقال حبة خردل من كبرياء). (٢٢)

فهذا الإسناد كله كوفيون، وفيه ثلاثة من التابعين يروي بعضهم عن بعض وهم: الأعمش، وإبراهيم، وعلقمة.(٢٣)

المؤلفات في لطائف الإسناد:

ألف عدد من العلماء مصنفات مستقلة تناولوا فيها جملة من أنواع لطائف الإسناد، وبعضها يخص نوعاً واحداً منها بالتأليف، وسأورد بعض أسماء هذه المصنفات مما هو مطبوع منها، وما ليس بمطبوع مما ينوه بذكره في المناسبات التي تمر في كتب الحديث وغيرها.

١-"ذكر الأقران وروايتهم عن بعضهم بعضاً" لعبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني (ت ٣٦٩هـ).(٢٤)

٢-"المدبج" لأبي الحسن الدارقطني (ت٣٨٥هـ).(٢٥)

---

(٢١) صحيح البخاري رقم ١٣٦٦.

(٢٢) صحيح مسلم رقم ٩١.

(٢٣) علوم الحديث ص٣١٣، تدريب الراوي ٢: ٧٢٧.

(٢٤) مطبوع بتحقيق مسعد السعدني، دار الكتب العلمية.

(٢٥) ينظر: تاريخ بغداد ١٢: ١٩٠، الشذا الفياح لابن الأبناسي ٢: ٥٤٣.

٣-"جزء فيمن اجتمع فيه أربعة من الصحابة" للحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي (ت٤٠٩هـ).[٢٦]

٣-"رواية الصحابة عن التابعين" للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ).[٢٧]

٤-"السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة راويين عن شيخ واحد" للخطيب البغدادي.[٢٨]

٥-"رواية الآباء عن الأبناء" للخطيب.[٢٩]

٦-"العلو والنزول في الحديث" لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي، المعروف بابن القيسراني (ت٥٠٧هـ).[٣٠]

٧-"اللطائف من دقائق المعارف في علوم الحفاظ الأعارف" لأبي موسى المديني (ت٥٨١هـ).[٣١]

٨-"المدبج" لأبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي (ت٥٩٧هـ).

٩-"المسلسلات" لأبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي.

ومن المؤلفات المعاصرة:

١٠-"المدبج ورواية الأقران" للأستاذ موفق بن عبدالله بن عبدالقادر.[٣٢]

---

(٢٦) ينظر: النكت للزركشي ١: ٦٦.

(٢٧) ينظر: النكت للزركشي ١: ٦٧، التقييد والإيضاح للعراقي ص ٧٦، تدريب الراوي للسيوطي ٢: ٩١٨.

(٢٨) مطبوع بتحقيق مطر الزهراني، نشر دار الصميعي، الرياض.

(٢٩) ينظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص٣١٣، تدريب الراوي للسيوطي ٢: ٧٢٧.

(٣٠) مطبوع بتحقيق صلاح الدين مقبول أحمد، تحقيق مكتبة ابن تيمية، الكويت.

(٣١) مطبوع بتحقيق محمد علي سمك، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤٢٠ هـ.

(٣٢) منشور بمجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ١١٦، سنة ٣٤ -١٤٢٢هـ.

المبحث الثالث: تقييم واقع لطائف الإسناد في المصنفات الحديثية

تعتبر كتب علوم الحديث المجال النظري لتناول مباحث لطائف الإسناد، كما تعتبر كتب شروح الحديث، والتخريج المجال التطبيقي للطائف الإسناد، وكلا هذين المجالين يبينان مدى الاهتمام باللطائف والتنويه بذكرها في مواضع الحديث عنها، وفي مناسباتها المختلفة، وهو ما سيتيح تقييم هذا الواقع من جهات عدة تتجاوز مجرد الذكر إلى الأثر، ويبرز النظرة إلى هذه اللطائف وقيمتها عند من تناولها واهتم بها.

أولا: لطائف الإسناد في كتب علوم الحديث:

تُعْقَدُ في كتب علوم الحديث أنواعٌ خاصة مفردة ببعض لطائف الإسناد، يتم التعريف بها، وضرب الأمثلة عليها وعلى ذكر أقسام ما يقسّم منها.

ولأن أنواع لطائف الإسناد هي أنواع ليست حكمية كالصحيح والحسن والضعيف وغيرها، فلم يبق من شأنها إلا ذكر فائدتها، وحينها يعظم النوع من لطائف الإسناد بعظم فائدته.

والسؤالان المهمان هنا: هل اعتنت كتب علوم الحديث بالإشارة إلى فائدة هذه الأنواع من لطائف الإسناد؟ وإن أشارت فما نوع هذه الفائدة وقيمتها؟

بداية فإن المنصوص على ذكر فائدته في كتب علوم الحديث هو ما عقد له نوع، فإن من لطائف الإسناد ما لم يفرد بنوع ومبحث مستقل كما مر.

كما أن من الملاحظ أن الفائدة ينص عليها في بعض الأنواع وتهمل في أخرى، فليس كل ما عقد له نوع ذكرت له فائدة.

والملحوظة الثالثة أن الفوائد التي تذكر في نوع دون آخر ليست على درجة واحدة من القيمة والأهمية، بل منه ما ذكره وعدمه سواء.

والملحوظة الأخيرة أن البحث عن فوائد لما لم تذكر له فائدة، أو فوائد أخرى لما ذكرت له فائدة باب مفتوح يمكن فيه إيجاد فائدة، كما يمكن الإضافة على ما ذكرت له فائدة.

وسأسوق ما يذكر له فائدة من أنواع اللطائف من خلال ما عرضه ابن الصلاح في كتابه "علوم الحديث" وهو كتاب أصل لما ألف لاحقاً في مصطلح الحديث، فعامة ما جاء بعده إنما يدور في فلكه ويعول على ما ذكره، مع إضافة الكتب المتأخرة عليه في هذه النقطة.

ففي نوع "المدبج والأقران" لم يشر ابن الصلاح إلى أي فائدة لهذا النوع،[٣٣] إلا أن السخاوي، والسيوطي أشارا إلى أن فائدته الأمن من ظن الزيادة في الإسناد، أو إبدال الواو بـ(عن) إن كان بالعنعنة.[٣٤]

ولهذه الفائدة قيمتها النقدية، كما تفيد الأخيرة منها أيضا في تصحيح النسخ وما يقع من أخطاء الطباعة في الأسانيد.

وفي نوع آخر وهو "السابق واللاحق" ذكر ابن الصلاح أن من فوائده تقرير حلاة العلو في القلوب.[٣٥] وزاد السخاوي من فوائده ضبطه الأمن من ظن سقوط شيء في إسناد المتأخر، وتفقه الطالب في معرفة العالي والنازل، والأقدم من الرواة عن الشيخ، ومن به ختم حديثه.[٣٦]

وفي مبحث "المسلسل" ذكر أن من فوائده "اشتماله على مزيد الضبط من الرواة". وهي فائدة تحافظ على نقل الرواية بقدر من الضبط زائدا على ما خلا عن مثلها.[٣٧]

وفي نوع "رواية الأكابر عن الأصاغر" أشار إلى فائدته عدم توهم كون المروي عنه أكبر وأفضل من الراوي، نظراً إلى أن الأغلب كون المروي عنه كذلك، فيجهل بذلك منزلتهما.[٣٨] وهي فائدة ترجع للمفاضلة بين منازل الرواة بالأسبقية الزمنية. وزاد السخاوي فائدة ضبطه الخوف من ظن الانقلاب في السند.[٣٩]

وفي نوع "رواية الآباء عن الأبناء"[٤٠] وكذا النوع الذي بعده "رواية الأبناء عن الآباء"[٤١] لم يذكر أي فائدة مع توسعه في الكلام عليهما قليلاً، وذكر السخاوي فائدة الأول بقوله: "الأمن من ظن التحريف الناشئ عنه كون الابن أبا".[٤٢]

---

(٣٣) علوم الحديث ص ٣٠٩.

(٣٤) فتح المغيث ٤: ١٦٨، تدريب الراوي ٥: ٣٧٥.

(٣٥) علوم الحديث ص٣١٧.

(٣٦) فتح المغيث ٤: ١٩٣، وينظر: تدريب الراوي ٢: ٧٣٧.

(٣٧) علوم الحديث ص ٢٧٦.

(٣٨) علوم الحديث ص٣٠٧.

(٣٩) فتح المغيث ٤: ١٦٥.

(٤٠) علوم الحديث ص٣١٣.

(٤١) علوم الحديث ص٣١٥.

(٤٢) فتح المغيث ٤: ١٨٠.

وهناك أنواع وصور يصعب حصرها لا يعقد لها نوع ولا تذكر لها فائدة.

فهذه الأنواع من لطائف الإسناد السابقة إما أن تذكر له فائدة مؤثرة، أو يهمل ذكر فائدتها، أو يذكر من الفائدة ما لا أثر له في الحكم على الرواية ومسائل النقد.

ثانيا: لطائف الإسناد في كتب شروح الحديث

تعتني كتب شروح الحديث بالإشارة إلى لطائف الإسناد بتنوعاتها، ما بين مقل في إشارته إليها ومكثر، وتعتبر اللطائف في هذه الكتب من مكملات الشرح فيما يخص قضايا إسناد الحديث، وهي إشارات لا تتعدى مجرد الذكر من غير زيادة عليه، إلا أن مما يميز الإشارة هنا أنها مقرونة مع مثالها نظراً لطبيعة موضع الذكر.

ونظراً لتنوع مادة الشرح ما بين التعريف برجال الإسناد –في الكتب المسندة– وغريب الحديث، ومعناه، والكلام على صحته، والاستنباط منه في مختلف القضايا والمجالات، فإن الشراح يختلفون في الاعتناء بهذه اللطائف ما بين إسقاط ذكرها رأساً وإيرادها، ومن يذكرها يختلف مع غيره في موضع ذكرها من الشرح، وفي حجم الكلام عليها، والعناية بها، فمنهم من يذكرها تحت عنوان يخصها به، ومنهم من يذكرها بلا عنوان حسب مناسبتها، ومنهم من يحاول الاستقصاء ومنهم من يقتصر بذكر واحدة أو اثنتين مع وجود غيرها.

فالنووي في شرحه على مسلم ذكر في مقدمة الشرح وهو يعدد ما ينوي القيام به بقوله: "والتنبيه على لطيفة من حال بعض الرواة وغيرهم من المذكورين في بعض الأوقات".[٤٣] وهو رحمه الله ينبه على لطائف الإسناد عقب التعريف برجال الإسناد وقبل البدء بمعاني الحديث وفقهه.

وابن حجر في "فتح الباري" يذكر هذه اللطائف تارة مع كلامه عن إسناد الحديث، وتارة في آخر كلامه عن الحديث، فلا موضع محدد يتجه إليه القارئ في طلبها ولا عنوان.

والعيني في "عمدة القاري" يعقد للطائف الإسناد مبحثاً بعنوان: (بيان لطائف الإسناد)، ويأتي به ثانيا بعد بيان رجال الإسناد وأنسابهم، وهو من أوضح من يعتني بها.

والقسطلاني في "إرشاد الساري" يأتي بذكر اللطائف في آخر كلامه على الحديث بعد كلامه على إسناده ومعاني ألفاظه وما فيه من فقه وفوائد.

---

(٤٣) شرح مسلم ١: ٤.

وفي كتب الشروح السابقة وغيرها يرتبط ذكر اللطيفة بأحاديث الكتاب الذي تصدى الشارح لشرحه، والغالب في إيراد اللطائف في كتب الشروح الإشارات لوجودها فحسب بعيدا عن ذكر فائدتها نظرياً أو الدخول فيما قد تتضمنه من أثر نقدي والكشف عن سر الرواية بهذا الوجه.

أما كتب الشروح التي تتجه لموضوع سواء كان فقهيا أو آدابياً وسلوكيا، مثل "سبل السلام" للصنعاني، و"نيل الأوطار" للشوكاني" و "جامع العلوم والحكم" لابن رجب، وغيرها، فيقل جداً ولا يكاد يذكر التعرض للطائف الإسناد، يساعده أن الاتجاه في الكتب غير الجامعة يقتصر على الغرض من موضوع الأحاديث، وقد ينص بعضهم على هذا، (٤٤) وساهم بشكل أكبر طوي الإسناد في هذه الكتب.

ثالثا: لطائف الإسناد في كتب تخريج الحديث:

تعرج كتب تخريج الحديث على ذكر بعض لطائف الإسناد بدرجة أقل من سابقتها، ذلك أن طبيعة الأحاديث في هذه الكتب لا يحتاج إلى نقل الإسناد تاما، كما أن جل عنايتها متجه لغرض واحد أو اثنين، وهو بيان من أخرج الحديث، والحكم على إسناده، غير أنها لم تَخْلُ من التعريج على ذكر بعض لطائف الإسناد.

فابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق" يشير إلى عدد محدود جداً من لطائف الإسناد، (٤٥) والبوصيري "في مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه" ينبه أيضاً على عدد قليل جداً.(٤٦) أما ابن حجر وهو الأوسع تصنيفاً في تخريج الحديث من خلال كتبه المتعددة، فيشير إلى وجودها وبشكل قليل أيضاً.(٤٧)

والخلاصة أن مواضع الذكر الثلاثة للطائف الإسناد المتقدمة الغالب أنها تقتصر على الإشارة للبنية الخارجية، وما قد يذكر من فائدة لبعض الأنواع في كتب علوم الحديث يذكر نظرياً من غير أدنى إحساس به واقعا، وبعض تلك الفوائد أجنبي عما يتصل بمسائل تخص
طبيعة الرواية والنقد.

---

(٤٤) ينظر: جامع العلوم والحكم لابن رجب ١: ٥٨.

(٤٥) تنقيح التحقيق ١: ٣٥٣، ٣: ٩٠.

(٤٦) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه ٤: ١٢٣.

(٤٧) التلخيص الحبير ١: ١٠٩، نتائج الأفكار ١: ٨٦، موافقة الخبر الخبر ١: ٣٦٥، ٥١٥، ٢: ١٧٨، تغليق التعليق ٢: ٤٩٧.

وقد يغلب الشكل الخارجي لهذه اللطائف على الناظر فيها فينفي أي فائدة لها مع وجودها وبالغ أهميتها.

فابن كثير –مثلاً– في كتابه "اختصار علوم الحديث" وهو يتكلم عن نوع السابق واللاحق وبعد أن يصفه بأنه أحد الأنواع الظريفة يؤكد خلوه من فائدة بقوله: "وهو مما يتحلى به كثير من المحدثين، وليس من المهمات فيه".(٤٨)

وقد تعقبه السخاوي في نفيه أي فائدة لمثل هذا النوع مؤثرة بما ذكره من فوائد نقدية.(٤٩)

المبحث الرابع: التجديد في لطائف الإسناد

تَرَك التعاطي مع لطائف الإسناد في كتب علوم الحديث والكتب الأخرى انطباعين اثنين: ضعف أثر لطائف الإسناد لعدم ذكر فائدة لها أو ذكر فائدة ليست ذات بال، والانطباع الثاني ضعف تصور ما يذكر من أثر لبعضها لخلوه من أي تطبيق لذلك الأُثر مع أهمية الأثر الذي ينوه بذكره وينص عليه.

وعزز الانطباعين السابقين التعاطي المعاصر مع لطائف الإسناد في التأليف والتدريس المصطلحي، فأصبح لا يتبادر عند ذكرها أو المرور عليها إلا الجانب الشكلي في اللطافة بعيداً عن محاولة الاستفادة من مجيئها بهذه الصورة، وأصبح الحديث عنها برمته إن وجد، فهو تبرع وحديث عن فضلة يستوي الذكر فيه والعدم.

والخروج بالانطباع السابق لا يعني بالضرورة تقصير أو قصور في تناولها في كتب علوم الحديث، فقد يعد الكلام عنها في تلك الكتب هو بداية جمعها والاهتمام بها مفردة لا نهاية الحديث عنها، أو أن تناولها بهذه الطريقة مقصود وما يمكن إضافته فيمكن تلقيه من مصادر أخرى قد تحتاج إلى مساهمة الناظر فيه، وأياكان فليس المهم هنا الاعتذار بقدر إدراك الواقع، وإمكانية التجديد والتطوير والإضافة.

فالمسألة بحاجة إلى إعادة نظر واستشراف مستقبل، والبحث في إمكانيات التطوير والتجديد، فإن المقطوع به هنا أن الطريقة التي تتناول بها لطائف الإسناد هي طريقة تؤول إلى إضعافها وإمكانية الاستغناء عنها، ومن ثم اندثارها.

---

(٤٨) اختصار علوم الحديث ص٢٠٥.

(٤٩) فتح المغيث ٤: ١٩٣. وينظر: تدريب الراوي ٢: ٧٣٧.

وسأورد فيما يأتي خطوات مقترحة للنهوض بلطائف الإسناد وإعادة الروح إلى جزء كبير منها وبعثها من جديد لتأخذ دورا مناسبا مع فائدتها وأثرها.

أولا: تجلية صورة لطائف الإسناد والبحث في مفهومها

يبدأ الاهتمام بلطائف الإسناد من بيان حقيقة مفهوم كل نوع منها، وضبط اطلاقاتها في كلام من تناولها، وعبر مراحلها الزمنية المختلفة.

والبدء باستظهار مفهوم المصطلح نحو أي قضية مصطلحية لا جديد فيه، إلا أن لطائف الإسناد نظراً لقلة الاهتمام بها اعترى بعض صورها غموض في مفهومها، خاصة حين يتقارب المفهوم بين نوعين، وكذا حين يشترك الإطلاق بين استعمال متقدم ومتأخر، فقد يتباين

المضمون بينهما، كما يلاحظه القارئ في مفهوم الأقران والمدبج، ورواية الأكابر عن الأصاغر، فهذه المصطلحات المتقدمة —مثلاً- حصل في تحرير مفهومها والوقوف على العلاقة بينها من تداخل واشتراك، أو ترادف وتطابق، أو تباين حدي، تجاذب في الأقوال، كما أن مصطلح الأكابر عن الأصاغر قد انضاف لمعناه المتقدم معنى آخر ربما يؤرخ لها بتاريخ متأخر.

ثانيا: محاولة حصر أنواع لطائف الإسناد

كل من يتكلم عن أنواع لطائف الإسناد سواء في مصنف ويعقد لها أنواعاً فيه، أو بالتعليق على مثال يتضمن عدة لطائف، فإنما يذكر عدداً لا يراد منه الحصر ولا ما يقاربه؛ ولذا يزيد بعضهم على بعض، وينفرد بعضهم بما لا ذكر له في كلام أحد غيره.

ومن العمل المتاح في هذا المحور ما يمكن تلخيصه في الأمور الآتية:

أ-محاولة جمع ما يعد من لطائف الإسناد من خلال ما يوجد في كتب علوم الحديث من الأنواع المعقودة لهذه اللطائف، ومن خلال ما يذكر في الكتب الأخرى تعليقاً على المناسبات التي تمر فيها لطائف الإسناد.

ب-تصنيفها في مجموعات متشابهة برد النظير إلى نظيره، والشبيه إلى شبيهه، وإلحاق الفرع بأصله.

فمن اللطائف ما له صورة واحدة بلا أنواع تندرج تحت ترد إليه، مثل نوع العلو، والسابق واللاحق.

ومن أنواع اللطائف ما لأصله فروع متعددة بمثابة صور أخرى معدودة في لطائف الإسناد على جهة الاستقلال.

"فالمسلسل" يدخل تحته صور متعددة تفرد كلطائف مستقلة، فمن ذلك: اشتراك رواة الإسناد في الاسم، أو الكنية، كأن يكون كلهم اسمه محمد، أو كلهم يكنى بأبي عبدالله، أو يكون الإسناد مصرح فيه بالتحديث، أو السماع، أو العنعنة في جميع طبقاته، أو اشتراك رجال الإسناد في فقه أو بلد أو إقليم أو عِلم أو إمامة أو قبيلة، مثل أن يكون رواته فقهاء، أو حجازيين، أو كوفيين، أو شاميين، وتزداد لطافته إن كانوا مصريين، فيعد في غاية الغرابة،(٥٠) أو كون روايته من بني زهرة، أو كلهم أخوة.

وكذا في نوع "الأقران" صور متعددة يفرد بعضها كأنواع مستقلة، مثل رواية الصحابة بعضهم عن بعض،(٥١) ورواية التابعين بعضهم عن بعض،(٥٢) وكلما اجتمع من الطبقة الواحدة أكثر من اثنين يروي بعضهم عن بعض ، كأن يكون في الإسناد ثلاثة من التابعين يروي بعضهم عن بعض، كان أكثر ألطافة وأغرب.

وكذا في نوع "رواية الأكابر عن الأصاغر" صور متعددة أيضا تتناول كل صورة بمبحث مستقل، مثل رواية الصحابة عن التابعين، ورواية الشيخ عن التلميذ، ورواية الآباء عن الأبناء.

ومع أهمية هذا الرد في توضيح صورة الأصل، فلينبغي التفطن للفروق التي تكون بين الأصل والفرع خاصة في الأثر النقدي، وما ينفرد به فرع لا يحمله فرع آخر حتى لا يحمل الكل على شيء واحد في كل شيء.

فمثلا يأتي خشية التصحيف في بعض أفراد "رواية الأكابر عن الأصاغر" وهو "رواية الآباء عن الأبناء" فيتصحف في الإسناد قوله: (عن ابنه) إلى (عن أبيه)، ولا يأتي هذا الاحتمال في الأنواع الأخرى لرواية الأكابر عن الأصاغر، مع دخول هذا النوع في الفائدة العامة في رواية الأكابر عن الأصاغر التي تعم بقية أفراد هذا النوع.

---

(٥٠) محاسن الاصطلاح للبلقيني ص ٦٩٣، عمدة القاري ١: ١٣٨. وإن انقطع التسلسل في جميع السند فهو نوع آخر من اللطائف زاده البلقيني على ابن الصلاح، وفرق بينه وبين المسلسل بقوله: "وليس الشرط فيه أن يكون كل الإسناد كذلك – فذاك من نوع المسلسل –وقد تقدم – وإنما المراد أن يقع في السند جماعة لهم اشتراك فيما ذكر أو نحوه، مثل: أن يكون في السند جماعة من الفقهاء يروي بعضهم عن بعض، أو بصريون يروي بعضهم عن بعض، أو مصريون يروي بعضهم عن بعض".

(٥١) محاسن الاصطلاح للبلقيني ص٦٨٠.

(٥٢) محاسن الاصطلاح للبلقيني ص ٦٩٠. وهذان النوعان زادهما البلقيني على ابن الصلاح وإن أقر بأنهما يدخلان في "الأقران" الذي ذكره ابن الصلاح لكن سوغ إفراده لكون بينها عموم وخصوص وجهي.

ج-عقد أنواع لما لم يعقد له نوع في كتب علوم الحديث، فقد تقدم أن من اللطائف ما لم يعقد له نوع مع تداوله في كلامهم والنص عليه، مع العلم أن ما لم يعقد له نوع أكثر مما عقد له نوع، فمن يطالع كتاب اللطائف لأبي موس المديني، وما دونه شراح الأحاديث في مواضعه المتفرقة أثناء تعليقاتهم على الأحاديث، وكذا ما تناثر في كتب التخاريج يقف على الكثرة الكاثرة من هذه الأنواع.

ثالثا: الاستحداث والتوليد

لطائف الإسناد ليست محددة بعدد ولا بتسمية حاصرة، ولما كان للذوق مدخل في تسمية بعضها، وما يقف عليه بعضهم من هذه الأنواع دون آخرين، فإن الزيادة على الموجود بتسمية أنواع جديدة متاحة.

وفكرة استحداث لطائف جديدة لاقت دعوة قديمة، فقد دعا الحازمي في كتابه "العجالة" إلى استحداث لطائف جديدة فقال: "علم الحديث يشتمل على أنواع كثيرة تقرب من مائة نوع، ذكر منها طائفة أبو عبدالله الحافظ رحمة الله عليه في معرفة أصول الحديث وكل نوع منها علم مستقل لو أنفد الطالب فيه عُمُرَه لما أدرك نهايته. ولكن المبتدئ يحتاج أن يستطرف من كل نوع، لأنها أصول الحديث".(٥٣)

وقد لاقت هذه الدعوة استجابتها الأولى على يد الزركشي في كتابه "النكت على مقدمة ابن الصلاح" فقد ذكر بعد نقله لكلام الحازمي السابق ما يعد تفعيلاً لرغبة الحازمي، فذكر عدداً من لطائف الإسناد، وقد سماها على النحو الآتي:

أ-رواية راو عن شخص واحد، قال: "وهو أظرف من عكسه مثل رواية عبد الحميد بن أبي العشرين عن الأوزاعي..."

ب-رواية الصحابة بعضهم عن بعض.

ج-رواية الصحابة عن التابعين.

د-رواية التابعين بعضهم عن بعض، قال: "وهذا النوع مما يقول فيه النووي في شرح مسلم: في هذا الإسناد لطيفة ويذكره".

هـ-معرفة من اشترك من رجال الإسناد في فقه أو بلد أو إقليم.(٥٤)

---

(٥٣) عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب ص٣.

(٥٤) النكت للزركشي ١: ٥٨.

وما أورده الزركشي من أنواع من اللطائف تتلخص خطوطه العريضة في أمرين:

الأول: الاستحداث الجزئي، وذلك بفصل مباحث من لطائف الإسناد كانت تدخل تحت ما هو أعم منها كرواية الصحابة عن التابعين، ورواية الصحابة بعضهم عن بعض.

وهذا الفصل متأكد حين يستقل الفرع بمسائل خاصة لا يشترك فيها مع الأصل، أو فائدة خاصة لا يمكن تعميمها، أو تكون من الشهرة بما يوازي الأصل، أو يكون مثلها مما استقل بالتأليف فيه، وغير ذلك من المسوغات التي تدعم قضية الفصل والتجزئة.

وهذا الفصل إجرائي فتبقى الأمور العلمية وثيقة الصلة بالارتباط وبالتنبيه على إيضاح الفرع والأصل.

ب-استحداث كلي، وذلك باستحداث لطائف جديدة غير منصوص عليها في كتب علوم الحديث كرواية الراوي عن شخص واحد.

وهذا الاستحداث بنوعيه يؤسس استثماره لمرحلة جديدة من التجديد في اللطائف.

ويمكن أن يضاف إليه من أوجه التجديد والاستحداث في اللطائف على جهة التوسع ما تُخص فيه اللطائف بكتاب معين كالصحيحين، وكتب السنن.

وهذا كما تقدم في التعريف أن منهم من استخرج من أسانيد أحاديث هذه الكتب فوائد وسماها لطائف، فإذا توسعنا في مفهوم اللطائف فسيدخل معنا كل إسناد حديث سواء كان الإسناد حراً، أو مقيداً بكتاب.

ومن الأمثلة في هذا المحور:

- "آدم" في أسانيد البخاري اثنان: شيخه آدم بن أبي إياس، وآدم بن علي العجلي في طبقة التابعين.
- ليس في أسانيد البخاري من يسمى "شعبة" غير شعبة بن الحجاج.
- ليس في أسانيد البخاري من اسمه "عبدالوهاب" إلا ابن عبد المجيد الثقفي، ولذلك قد لا ينسبه البخاري اكتفاء بعدم الرواية عن غيره في كتابه.
- "يعقوب بن إبراهيم الدورقي" روى عنه كل أصحاب الكتب الستة مباشرة.

وهكذا في أمثل عديدة جداً ومفيدة.

رابعا: تأصيل أنواع اللطائف

تعتبر قضية الربط بين مباحث علوم الحديث ومسائله بكلام أهل الفن النقاد من القضايا المركزية في منهجيات تحرير المصطلحات عموماً، إذ يرجع بالعلم إلى نظر أهله وواضعي أصوله وقواعده.

وأولى النقاط في هذه المنهجية تسمية ما يوجد في كلام النقاد من أنواع لطائف الإسناد وصوره مما له اصطلاح باصطلاحه، وما ليس له اصطلاح باصطلاحه أو اسمه الذي استقر، فإنه يقع في كلام النقاد الإشارة إلى بعض أنواع علوم الحديث من غير إبرازه باسم أو مصطلح، ومنه ما يحتاج في الوصول إليه إلى نوع استنباط وربط لإظهار أن كلام الناقد إنما يدور حوله.

وهذه الخطوة مع ما فيها من إعلان أصالة هذه اللطائف، فإنها تؤسس لتأصيلها من كلام النقاد وتبحث في مجالات استعمالاتها وتأثيراتها في تطبيقاتهم.

فإنه يرد في كلام النقاد الإشارة إلى أنواع متعددة من لطائف الإسناد، ويوجد جملة من ذلك في مصنفاتهم أو في النقل عنه، ومن هذه النصوص:

ما نقله أبو داود، عن أحمد بن حنبل: " فراس ثقة، روى عنه إسماعيل، وإسماعيل أكبر منه سناً ".(٥٥)

فرواية إسماعيل بن أبي خالد، عن فراس بن يحيى من نوع رواية الأكابر عن الأصاغر.

وروى البخاري حديث سعد بن أبي وقاص قال: أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم رهطاً وأنا جالس فيهم، قال: فترك رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم رجلاً لم يعطه وهو أعجبهم إلي، فقمت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فساررته، فقلت: ما لك عن فلان، والله إني لأراه مؤمناً؟ قال: أو مسلماً .. الحديث. (٥٦)

قال البخاري تعليقاً على الحديث السابق: "صالح بن كيسان أكبر من الزهري، وهو قد أدرك ابن عمر". (٥٧)

ويقول ابن معين: "صالح بن كيسان أكبر سناً من الزهري، سمع ابن الزبير، وابن عمر". (٥٨)

---

(٥٥) سؤالات أبي داود للإمام أحمد رقم ٣٦٠.

(٥٦) الصحيح رقم ١٤٧٨.

(٥٧) ذكر البخاري هذا الكلام عقب حديث ١٤٨٠.

(٥٨) سؤالات ابن الجنيد رقم ٧٠.

وأخرج الترمذي حديث يحيى بن سعيد، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو، عن عمر بن عبد العزيز، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، عن أبي هريرة في السجود في سورتي العلق والانشقاق، ثم قال: "وفي الحديث أربعة من التابعين بعضهم عن بعض". (٥٩)

وأخرج الترمذي حديث ابن شهاب عن سهل بن سعد، عن مروان بن الحكم، عن زيد بن ثابت في قصة عذر أولي الضرر من القتال.

قال الترمذي: "وفي هذا الحديث رواية رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، عن رجل من التابعين، رواه سهل بن سعد الأنصاري، عن مروان بن الحكم، ومروان لم يسمع من
النبي صلى الله عليه وسلم، وهو من التابعين". (٦٠)

وأخرج البزار حديث الزهري، عن السائب بن يزيد، عن حويطب بن عبد العزى، عن ابن الساعدي، عن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ما آتاك الله من هذا المال من غير مسألة، ولا إشراف نفس فاقبله). ثم علق عليه بقوله: "في حديث الزهري أربعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم روى بعضهم عن بعض: السائب بن يزيد، وحويطب بن عبد العزى، وابن الساعدي، وعمر، وقد رواه أربعة، ولا نعلم في حديث أربعة رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم روى بعضهم عن بعض بإسناد صحيح إلا في هذا الحديث". (٦١)

وهو حديث أخرجه البخاري، ومسلم في الصحيح، وليس في إسناد مسلم "حويطب". (٦٢)

وروى ابن حبان حديثاً من رواية الليث، عن الهقل بن زياد، عن الأوزاعي، ثم قال: "والليث، والهقل، والأوزاعي كلهم أقران، وعبد الرحمن بن اليمان، ويحيى بن سعيد، وحميد أقران، روى بعضهم عن بعض". (٦٣)

وأشار الدارقطني في كتابه " العلل" و "الغرائب" إلى أنواع من اللطائف، منها رواية الأكابر عن الأصاغر. (٦٤)

---

(٥٩) السنن رقم ٥٧٤، وينظر: رقم ٤٨٧، ١٠٤٤.

(٦٠) السنن رقم ٣٠٣٣.

(٦١) المسند رقم ٢٤٤.

(٦٢) البخاري رقم ٧١٦٣، ومسلم رقم ١٠٤٥.

(٦٣) الصحيح رقم ٤٣٨٢.

(٦٤) العلل ١٣: ٣٣٤، أطراف الغرائب والأفراد لابن القيسراني ٣: ٣٦٦، ٥: ٤٦٧.

ويكثر في كلام أبي داود في السنن، والبزار في المسند، والحاكم في المستدرك وغيرهم من وصف رواة الأسانيد لأحاديث كتبهم بمدن رواتها.(٦٥)

ويهتم المزي من المتأخرين حين سرد تلاميذ الراوي وشيوخه ذكر ما بين الراوي صاحب الترجمة وشيوخه وتلاميذه من نوع رواية الأكابر عن الأصاغر، والسابق واللاحق.

خامسا: التجزئة والفصل

من المحاور القابلة للنظر هو البحث في إمكانية تجزئة علوم الحديث وإعادة تنسيق مباحثها وأنواعها، فعلوم الحديث أوسع من المصطلح ومن لطائف الإسناد.

وهذا الفصل يأتي على ثلاثة أوجه: إفرادها بنوع داخل أنواع علوم الحديث، والثاني: التنصيف المستقل فيها، والثالث: التأليف فيها كعلم يؤسس له مع بقاء ارتباطه بعلوم الحديث.

وقد أظهر مثل هذا الفصل نجاحه في قضايا من علوم الحديث كما حصل في الجرح والتعديل، وعلم الطبقات، والاتصال والانقطاع.

وتتمثل فائدة هذا الإجراء في صورته العامة بإعادة تنظيم مباحث علوم الحديث وتصنيفها، وتخليص كتب مصطلح الحديث من مباحث متجاوزة قضية المصطلح.

وفي الشأن الخاص ففي الفصل تعزيز لمكانة لطائف الإسناد، وإثراء مباحثها، ومزيد من الاعتناء بهذه المسائل وتوسيع الكلام حولها بما يستخرج فوائدها ويعمق الكلام حولها.

وقد حصلت المطالبة سابقاً بمثل هذا النوع، فابن دقيق العيد لما ذكر كلام النقاد في قضية الموازنة بين الرواة وأن هذه الموازنة لا يفهم منها القدح في الراوي الأنزل، قال: (وهذا النوع من الحديث ينبغي أن يعقدَ له باب، أو يُفردَ له تصنيف، ويعدَّ في علوم الحديث، بل هو من أجلها للحاجة إليه في الترجيح، ولست أذكر الآن أنَّه فُعلَ ذلك).(٦٦)

وعلق عليه الزركشي في النكت بقوله: "وقد يقال برجوعه إلى معرفة طبقات الرواة وقد أفردوه".(٦٧)

فقضية الفصل هو مطلب لمعالجة المواضيع المهمة، وإعادة ترتيب علوم الحديث لشحنها بطاقات الباحثين، وتجديد النشاط البحثي المركز.

---

(٦٥) سنن أبي داود رقم ٩١، ١٧٥٣، ١٨٢٩، ٤٢٢٢، المستدرك رقم ٧٥٢، ٩٤٦، مسند البزار رقم ٣٦٧١.

(٦٦) شرح الإلمام بأحاديث الأحكام لابن دقيق ٣: ٢٥٢.

(٦٧) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي ١: ٧٦.

سادسا: إبراز الأثر النقدي

تعتبر المسائل التي لها علاقة مباشرة بالنقد أو تتصل به مسائل فعالة بذاتها، فمتى ما دخلت لطائف الإسناد في دائرة مسائل النقد بذاتها أو بالارتباط بغيرها من مسائل النقد، كان أثرها حينها فعالاً، ولذا ينبغي أن تتوجه العناية بشكل كبير إلى هذه الجهة بالإثارة لاستخراج فائدتها وإبراز عوامل التأثير والتأثر فيها.

وظاهر جداً من خلال استعراض بعض لطائف الإسناد أن منها ما هو شكلي لا مضمون

تحته؛ ولذا فبداية يمكن تقسيم لطائف الإسناد من جهة الأثر إلى قسمين: ما له أثر في مسائل الرواية والنقد، وما ليس له أثر، وفرز اللطائف على هذين القسمين يحتاج إلى دراسة أنواعها بدراسة تنفذ من الشكل إلى المضمون وتتلمس جوانب تأثيرها.

وقد أعوز لطائف الإسناد في كتب مصطلح الحديث ذكر الأمثلة على ما يذكر له فائدة سواء كانت نقدية عللية أو غيرها، وهو ما أغمض من فاعليتها وجعل ما يذكر —إن ذكر- من فوائد هي أشبه ما

تكون بالمفترضة.

ويمكن تفعيل المحور السابق من خلال البحث في مستويين:

المستوى الأول: البحث في فوائد أنواع لطائف الإسناد

وهذه الفوائد إما أن تكون نتائج العملية النقدية التي كان للطائف الإسناد تدخل فيها، سواء بإيهام علة، أو المساعدة في كشفت علة، أو تكون هذه الفوائد يفيدها النوع بمفهوم معناه وصورة شكله.

وسأفرد مبحثاً لعلاقة لطائف الإسناد بمسائل النقد لاحقاً، واستعرض هنا تحت هذا المستوى ما تفيده هذه اللطائف مباشرة بمفهومها وصورتها وما تثيره من أسئلة، وإن كان لبعضها امتدادات تصل لمسائل النقد، وسأقتصر في التمثيل ببعض أنواع اللطائف.

[رواية الأقران والمدبج] رواية القرين عن قرينه، ورواية بعضهما عن بعض، تفتح باب أسئلة عن ظروف مثل هذا التحمل، ويزداد الإلحاح بالتساؤل حين تنضاف أوصاف أخرى في القرينين وطبقة شيوخهما، مما يجعل وقوع مثل هذا الأمر على غير العادة ويصل أحياناً لحد الغرابة، ومحاولة تفسير ما جاء على هذه الصورة قد يضيف معلومات مهمة في أبوب متفرقة من الرواية والنقد.

فمثلاً يعد سفيان الثوري من المكثرين من الرواية ولقي المشايخ، ويلقب بأمير المؤمنين في الحديث، وقد روى عن عدد من أقرانه كمعمر بن راشد، وعبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج،(٦٨) ورويا هما عنه،(٦٩) وقد روى الثوري عنهما عن آخرين من أهل مكنه، أمثال عطاء بن أبي رباح، والزهري، وهما في منزلة من يحرص على السماع منهم كونهم أئمة كبار واسعي الرواية ممن يجمع

حديثهم، إلا أن الثوري روي عن الزهري بواسطة معمر، وروي عن عطاء بواسطة ابن جريج.

فالبحث في سبب رواية الثوري عن أقرانه سيشرج جانباً من واقع الرواية وظروف تحملها وما يعرض لها فتخالف العادة في السماع، إذ الرواية عنهم بواسطة مع إمكان لقيهم تتعد أسبابه، وهي أسباب تمتد لمسائل في النقد من الاتصال وجرح الرواة وتعديلهم.

وقد نقل عبدالرزاق شرح هذا السبب في سؤال وجّه للثوري، قال عبد الرزاق: "قيل للثوري: مالك لم ترتحل إلى الزهري؟ قال: لم تكن عندي دراهم، ولكن قد كفانا معمر الزهري، وكفانا ابن جريج عطاء".(٧٠)

فالثوري لم يرحل إلى مكة والمدينة وقت الزهري وعطاء، ورحل بعد فلقي الطبقة من أهل مكة التي روت عن الزهري، وعطاء بن أبي رباح، وكان من أجل من روى عن الزهري ممن سمع منه الثوري: معمر، ومالك بن أنس وغيرهما، وأجل من روى عن عطاء ممن سمع منه الثوري: ابن جريج، وعبدالكريم الجزري وغيرهما.

[رواية الصحابي عن الصحابي، ورواية التابعي عن التابعي] يدور الحديث أحياناً بين عدد من الرواة في طبقة واحدة قبل خروجه منها، فيتناقله أربعة أو ثلاثة من الصحابة أو التابعين أو من بعدهم، وأمثلة هذا كثيرة، وفي بعضها غرابة من جهة زيادة عدد الطبقة الواحدة التي تناقلت الحديث بينها.

وهي حالة تأتي على غير العادة الجارية التي تنفرد كل طبقة برواية راو واحد عمن فوقه وصولاً إلى الصحابي، فيرويه تابع التابعي، عن التابعي، عن الصحابي.

---

(٦٨) تهذيب الكمال ١١: ١٥٤.

(٦٩) مصنف عبدالرزاق رقم ٤٣٠، ٣٢٠٦، ٥٠١١، الأقران لأبي الشيخ ص ٧٠-٧١، ٩٨-١٠٠.

(٧٠) الجرح والتعديل ١: ٧٦.

مثلا أخرج البخاري حديث شعبة، عن جامع بن شداد، عن عامر بن عبد الله بن الزبير، عن أبيه، قال: قلت للزبير: إني لا أسمعك تحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما يحدث فلان وفلان؟ قال: أما إني لم أفارقه، ولكن سمعته يقول: (من كذب علي فليتبوأ مقعده من النار). (٧١)

ففي هذا الإسناد رواية تابعي، عن تابعي (جامع، عن عامر)، ورواية صحابي، عن صحابي (عبدالله بن الزبير، عن الزبير).

وأخرج البخاري حديث عبدالوهاب، عن يحيى بن سعيد، عن سعد بن إبراهيم، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن عروة بن المغيرة بن شعبة، عن أبيه عن المغيرة بن شعبة، أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر، وأنه ذهب لحاجة له، وأن مغيرة جعل يصب الماء عليه وهو يتوضأ، فغسل وجهه ويديه، ومسح برأسه، ومسح على الخفين". (٧٢)

فهذا الإسناد فيه أربعة من التابعين يروي بعضهم عن بعض، وهم يحيى بن سعيد، وسعد بن إبراهيم، ونافع، وعروة.

وغالبا ما تقع مثل الصورة السابقة إذا تداخلت عدة أنواع من اللطائف ولا تتم في صورة التسلسل الطبقي وحدها، ففي سلسلة التابعين السابقة رواية أقران، وهو نوع آخر.

وتنبه الصورة السابقة على أنه ليس من طرق إثبات الصحبة رواية التابعي عن شيخه، فيحكم للشيخ بالصحبة، ولو كان التابعي الراوي عنه كبيراً، وكذا لو أرسل شيخ التابعي الحديث، فالتابعي قد يروي عن تابعي آخر.

كما تنبه أن الراوي عن التابعي قد يكون تابعياً أيضاً، وإن كان الكثير أن يكون في طبقة تابعي التابعين. (٧٣)

[رواية الصحابي عن الصحابي] في معرفة مجيء الرواية على هذا الوجه دفع ظن أن الراوي عن الصحابي تابعياً، كما هي العادة الغالبة، فيحمل وجود مثل هذه الصورة إلى مزيد تدقيق وعدم استرسال في الحمل على طبقة أقل دائماً.

---

(٧١) صحيح البخاري رقم ١٠٧.

(٧٢) صحيح البخاري رقم ١٨٢.

(٧٣) قال البلقيني في محاسن الاصطلاح ص٦٩٠: "الغالب في الراوي عن التابعي، أن يكون من أتباع التابعين. وفائدة التنبيه على ذلك، العلمُ بأنه هذا ليس من الغالب".

يقول البلقيني عن نوع رواية الصحابة بعضهم عن بعض: "وهو فن مهم؛ لأن الناظر في السنَدِ غالباً يعتقد أن الراوي عن الصحابي تابعي، فيحتاج إلى التنبيه على ما يخالف الغالب".(٧٤)

وخشية التوهم السابق في هذا النوع جعل المزي يعيد ترتيب تراجم الكمال، فقد بدأ صاحب الكمال بالصحابة ثم ذكر من بعدهم، فجعل المزي الكل على حروف المعجم، وقال في سبب هذا الإجراء: "فرأينا ذكر الجميع على نسق واحد أولى؛ لأن الصحابي ربما روى عن صحابي آخر عن النبي صلى الله عليه وسلم فيظنه من لا خبرة لا تابعياً فيطلبه في أسماء التابعين، فلا يجده، وربما روى التابعي حديثاً مرسلاً عن النبي صلى الله عليه وسلم فيظنه من لا خبرة له صحابياً فيطلبه في أسماء الصحابة، فلا يجده".(٧٥)

[رواية الصحابي عن التابعي] وصورة رواية الصحابي عن التابعي وإن كانت منبهة على أن الصحبة لا تثبت بمجرد رواية الصحابي عن آخر، فإنها في الوقت نفسه منبهة على أن من لم تثبت صحبته فهي قرينة في حقة على نفي صحبته، أي أنهم جعلوا رواية راو عن تابعي قرينة على نفي صحبته.

قال أبو داود: قلت لأحمد: عمرو بن الحارث خَتَن النبي صلى الله عليه وسلم له صحبة؟
قال: لا، هو ابن المصطلق، يروي عن ابن مسعود.(٧٦)

وقال ابن أبي حاتم: "سمعت أبي يقول: حجاج بن حجاج ليست له صحبة، ومما يدل على ذلك أنه يروي عن أبي هريرة، وعن أبيه.(٧٧)

المستوى الثاني: البحث في العلاقة بين الأنواع

محاولة إيجاد العلائق بين هذه اللطائف فيما بينها، وأيضاً مع غيرها من الأنواع الأخرى والمباحث في علوم الحديث، هو ما سيعمق مفهومها، ويوسع امتدادها ويبرز أثرها ويفتحها أمام مجالات متعددة في التناول.

---

(٧٤) محاسن الاصطلاح ص٦٨٠، وينظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي ١: ٦٣.

(٧٥) تهذيب الكمال ١: ١٥٤.

(٧٦) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود رقم ٢٠٥٠.

(٧٧) المراسيل رقم ١٥٩.

وإذا كانت العلاقة مما يجدر بحثه بين الأنواع عموماً، فإنه حاجته في لطائف الإسناد تشتد لإبراز ما لهذه اللطائف من أهمية وفائدة، وكلما ارتبطت هذه اللطائف بالأنواع الأكثر تأثيراً كانت أهميتها أكبر.

ويتوصل إلى العلاقة بين النوعين من خلال البحث في مفهوم النوع، وكذا من خلال معرفة فائدة النوع، فالبحث في المفهوم كثير ما يرد بعض الأنواع إلى بعض، كأن يكون بينها عموم وخصوص، فتدخل بعض الأنواع في بعض من كل وجه أو من بعض الأوجه، كما أن فائدة النوع تبرز ارتباط النوعين ببعضهما في نقطة مشتركة أو عدة نقاط.

والبحث في العلاقة قد يتوسع فيه من جهتيه، جهة إيجاد نقاط الاشتراك، وإيجاد نقاط الاختلاف الذي بسببه استقل كلا النوعين.

وسأضرب بمثالين أحدهما لعلاقة بعض لطائف الإسناد ببعضها، والآخر لعلاقة بعض لطائف الإسناد بغيرها من الأنواع.

المثال الأول: علاقة السابق واللاحق برواية الأكابر عن الأصاغر

السابق واللاحق: هو من اشترك في الرواية عنه من تباين وقت وفاتيهما تبايناً شديداً، وتأخر موت أحدهما عن الآخر تأخراً بعيداً.(٧٨)

والأكابر عن الأصاغر: هو رواية الكبير قدراً أو سناً أو هما عمن هو أصغر منه في أحدهما أو فيهما.(٧٩)

فرواية الزهري عن تلميذه مالك بن أنس، من رواية الأكابر عن الأصاغر، فمالك تلميذ الزهري، وقد توفي الزهري سنة ١٢٤هـ، وتوفي مالك سنة ١٧٩هـ.

وممن روى عن مالك بن أنس زكريا بن دويد الكندي، وكانت وفاته بعد وفاة الزهري بمائة وسبع وثلاثين سنة أو أكثر. فيتحقق من بُعد الوفاة بين الراويين الكبير والصغير نوع السابق واللاحق.

فالزهري، وزكريا من السابق واللاحق لما بين وفاتيهما وقد رويا عن شيخ واحد.

---

(٧٨) السابق واللاحق للخطيب ص٤٨، علوم الحديث لابن الصلاح ص٣١٧.

(٧٩) علوم الحديث لابن الصلاح ص٣١٧.

والعلاقة بن النوعين أن "السابق" في نوع السابق والاحق لا يكاد يخرج عن أن يكون من رواية الأكابر عن الأصاغر، ذلك أن أحد الراويين عن الشيخ يكون أكبر من الشيخ وإلا انخرمت صورة السابق واللاحق أو عامة أمثلتها.

وقد أشار ابن كثير إلى هذه العلاقة أثناء حديثه عن السابق واللاحق وجعلها تلازمية حتمية بقوله: "معرفة رواية السابق واللاحق: وقد أفرد له الخطيب كتاباً، وهذا إنما يقع عند رواية الأكابر عن الأصاغر ثم يروي عن المروي عنه متأخر".(٨٠)

المثال الثاني: علاقة رواية الأكابر عن الأصاغر بالمقلوب

من فوائد معرفة نوع رواية الأكابر عن الأَصاغر هو خشية ظن القلب في السند، ومن هذه الفائدة تلوح علاقة لصيقة بالمقلوب، وهو نوع من أنواع الحديث المعلل، فتتصل هذه اللطيفة –رواية الأكابر عن الأصاغر– بالعلل من هذه الجهة.

ومن الأمثلة أيضا هنا: علاقة رواية الصحابي عن الصحابي بنوع معرفة الصحابة.

فمن فائدة هذا النوع من اللطائف دفع توهم أن الراوي عن الصحابي تابعي إذ هي العادة في ترتيب طبقات الإسناد في الرواية، وإدراك هذا النوع من اللطائف مهم في معرفة الصحابة وعدهم في هذه الطبقة وتمييزهم عن طبقة من بعدهم من التابعين وغيرهم.

سابعا: التطبيق على الصحيحين

يُعْتَبَر الصحيحان المجال الرحب لاستيضاح مسائل النقد، واستجلاء أثر هذه المسائل من خلال تصرف الشيخين في كتابيهما الذي راعيا فيه شروط صحة الأحاديث وأولويات الإخراج، وحسن السياقة الإسنادية والمتنية.

وقد اشتمل الصحيحان على جملة وافرة من أنواع لطائف الإسناد يمكن الوقوف معها وتحليلها وصولاً لنتائج تعزز من قيمة اللطائف وتبرز أهميتها في النقد، فقضايا العلو والنزول، والبلدان، وصيغ التحمل، وما يتعلق بأوصاف الرواة وغيرها تمتلئ بها أحاديث الكتابين.

فمن أمثلة ذلك: قضية العلو والنزول في صحيح الإمام البخاري، فهذا النوع من لطائف علوم الحديث يكشف طبيعة الرواية وتلقي الراوي الحديث عن شيوخه وطبقات شيوخه، فهو مؤشر على

(٨٠) اختصار علوم الحديث ص٤١١.

مسائل متعددة في الرواية ونقلها، كما يتصل بمسائل النقد في الرواة ومروياتهم، فالغالب أن الراوي لا ينزل وهو قادر على العلو إلا لغرض.

فمثلا حديث أبي موسى الأشعري مرفوعاً: (من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله). أخرجه البخاري في الصحيح من طريقين عن شعبة بلفظ واحد، علا البخاري في الأول منهما ونزل في الثاني.

ففي الطريق الأول بينه وبين شعبة راو واحد هو أبو الوليد الطيالسي،(٨١) وفي الطريق الثاني بينه وبين شعبة راويان: محمد بن بشار شيخه، وغندر صاحب شعبة.(٨٢) ففي كلا الإسنادين ميزة، فالأول بإسناد عال، والثاني أصح.

قال ابن حجر في كشف سر هذا الإخراج من الطريقين علواً ونزولاً: "وغندر أثبت الناس في شعبة؛ ولهذا أخرج المؤلف روايته مع كونه أخرج الحديث عالياً عن أبي الوليد".(٨٣)

مثال آخر:

أخرج البخاري عن محمد بن بشار، عن غندر، عن شعبة، عن أبي إسحاق، قال: سمعت النعمان: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «إن أهون أهل النار عذابا يوم القيامة لرجل، توضع في أخمص قدميه جمرة، يغلي منها دماغه».(٨٤)

وأخرج عقبه الحديث عن عبدالله بن رجاء، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن النعمان بن بشير، بنحوه.(٨٥)

فالطريق الثاني أعلى من الأول، لكن في الأول تصريح أبي إسحاق من النعمان، وهو في الإسناد الثاني بالعنعنة.

يقول ابن حجر: "حديث النعمان بن بشير أورده من وجهين أحدهما أعلى من الآخر لكن في العالي عنعنة أبي إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي وفي النازل تصريحه بالسماع فانجبر ما فاته من العلو الحسي بالعلو المعنوي".(٨٦)

---

(٨١) الصحيح رقم ٢٨١٠.

(٨٢) الصحيح رقم ٣١٢٦.

(٨٣) فتح الباري ١: ٨٧.

(٨٤) الصحيح رقم ٦٥٦١.

(٨٥) الصحيح رقم ٦٥٦٢.

المبحث الخامس: أمثلة تطبيقية لأثر لطائف الإسناد في مسائل النقد

سأستعرض بعض الأمثلة لأنواع متعددة من اللطائف لها أثرها في جوانب من مسائل النقد، وهي محصلة للمقصود في الإشارة إلى ارتباط لطائف الإسناد بمثل هذه المسائل.

المثال الأول:

ذكر أبو حاتم الرازي حديث قتادة، وحماد بن سلمة، عن عكرمة بن خالد، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم: (من باع نخلاً قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع).

قال أبو حاتم: "كنت أستحسن هذا الحديث من ذي الطريق، حتى رأيت من حديث بعض الثقات: عن عكرمة بن خالد، عن الزهري، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم. قال: فإذا الحديث قد عاد إلى الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم".[٨٧]

ورواية الزهري، عن سالم أخرجها الشيخان من طرق عن الزهري.[٨٨]

قال ابن حجر: "وسبب الخفاء في هذا المثال أن عكرمة بن خالد أكبر من الزهري وهو معروف بالرواية عن ابن عمر- رضي الله عنهما - فلما وجد الحديث من رواية حماد بن سلمة عنه كان ظاهره الصحة وكان يعتضد بها ما رواه الزهري عن سالم عن أبيه ويرجح على رواية نافع خلافاً لما قال ابن المديني والنسائي وغيرهما، لكن لما فُتشت الطرق؛ تبين أن عكرمة سمعه ممن هو أصغر منه، وهو الزهري، والزهري لم يسمعه من ابن عمر ذا، إنما سمعه من سالم، فوضح أن رواية حماد بن سلمة مدلسة أو مسواة، ورجع هذا الإسناد الذي كان يمكن الاعتضاد به إلى الإسناد الأول الذي حكم عليه بالوهم".[٨٩]

فالظن قام أولاً بانفصال الإسنادين: ما رواه حماد بن سلمة، عن عكرمة، وما رواه أصحاب الزهري، عن الزهري، عن سالم، عزز هذا الانفصال أن عكرمة أكبر من الزهري فاستبعد رجوع روايته إلى

---

(٨٦) فتح الباري ١١: ٤٣٠.

(٨٧) العلل ٣: ٦٠٣.

(٨٨) البخاري (٢٣٧٩)، مسلم (١٥٤٣).

(٨٩) النكت على كتاب ابن الصلاح ٢: ٧١٤.

رواية الزهري، فلما وجد الإسناد الآخر عن عكرمة بإدخال الزهري حملت على أنها من باب رواية الأكابر عن الأصاغر.

الأمر الآخر: أن رواية الأكابر عن الأصاغر تفتح شهية التدليس، إذ إسقاط الصغير من الخفاء أكبر من غيره من أسباب الإسقاطات، وعكرمة بن عمار موصوف بالتدليس. (٩٠)

المثال الثاني:

قد يروي الراوي الحديث بنزول ثم يتوفر له تحمله بعلو فيحمله رغبة في العلو ويرويه، فيظهر حينها الحديث عن هذا الراوي مرة بعلو ومرة بنزول، وهي صورة تتكرر كثيراً، نظراً لرغبة الرواة في العلو، وهذا القدر من الصورة واضح لوضوح خلفيته وسببه.

وقضية العلو والنزول لها علاقة وثيقة بإدخال واسطة في السند وحذفها، فقد يروي الراوي الحديث الواحد بواسطة وبدونها، فيعلو بحذف الواسطة، وينزل بذكرها، وحين تفقد هذه الصورة خلفيتها الشارحة يقع التردد بين إلحاقها بنوع العلو، وبين أن تكون من نوع المعلل.

فعلى الأول يحمل ورود الحديث بالوجهين عن الراوي بأنه تحمله عالياً ونازلاً، وأنه قصد روايته بالوجهين لغرض، أو وقع منه ذلك بسبب، فقد كان من عادة بعض الرواة أن يروي الحديث بعلو ويرويه بنزول من أجل التثبت في الرواية، فيندفع إعلال الحديث بالحمل على هذا الوجه، وعلى الثاني يحمل على أن الراوي دلسه أو أرسله في الإسناد الناقص، وأن الصواب ذكر الواسطة.

والمقصود أن البحث في مسائل العلو والنزول وأسبابها وظروفها والرواة الذين يقع منهم رواية الحديث عالياً ونازلاً يساعد في تحديد خيارات أكثر دقة في تفسير ما يرد على هذا الوجه، والحالات التي يمكن أن يحال على أن الاختلاف في الأسانيد من جهتها، وقد ذكر أبو موسى في كتابه "اللطائف" أمثلة كثيرة على هذا النوع من العلو.

وفي البخاري ومسلم عدد من الأحاديث من هذا النحو وبعضها انتقد، فمثلاً أخرج البخاري حديث يحي بن أيوب، عن حميد قال: حدثنا أنس، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقال علي بن عبد

---

(٩٠) تعريف أهل التقديس ص٤٢.

الله، عن خالد بن الحارث، عن حميد، قال: سأل ميمون بن سياه، أنس بن مالك، قال: يا أبا حمزة، ما يحرم دم العبد وماله؟ فقال: (من شهد أن لا إله إلا الله، واستقبل قبلتنا ...) الحديث.(٩١)

ففي السند الأول صرح حميد بالسماع من أنس، وفي الإسناد الثاني عقبه أدخل واسطة وهي ميمون بن سياه.

فأعل الإسماعيلي رواية حميد، عن أنس بالانقطاع، واستدل على ذلك برواية معاذ بن معاذ، عن حميد، عن ميمون قال: سألت أنساً، وأجاب عن رواية يحيى بن أيوب التي فيها التصريح أن عادة المصريين والشاميين ذكر الخبر فيما يروونه.

فأحد الأجوبة هنا هو ما تُستثمر فيه قضية العلو.(٩٢)

المثال الثالث:

أخرج مسلم في الصحيح لبعض الضعفاء عنده أمثال أسباط بن نصر، وأحمد بن عيسى، وقطن بن نسير، ولم يفهم العلماء من هذا الإخراج لهم في الصحيح الحكم بثقتهم كما هو الأصل في رواة الصحيح، وكان سبب هذا الاستثناء هو ما يتصل بقضية العلو والنزول، وقد شرح مسلم هذا الأمر في محل الدفاع عن نفسه حين انتقد عليه أبو زرعة الرازي الإخراج لهذا النوع من الرواة في الصحيح.

قال مسلم: "إنما أدخلت من حديث أسباط، وقطن، وأحمد، ما قد رواه الثقات، عن شيوخهم إلا أنه ربما وقع إليّ عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية من هو أوثق منهم بنزول، فأقتصر على أولئك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات".(٩٣)

وعلق ابن رجب على كلام مسلم بقوله: "وهذا قسم آخر ممن خرّج له في الصحيح على غير وجه المتابعة والاستشهاد، ودرجته تقصر عن درجة رجال الصحيح عند الإطلاق".(٩٤)

---

(٩١) الصحيح رقم ٣٩٣.

(٩٢) ينظر: فتح الباري ١: ٤٩٧.

(٩٣) الضعفاء لأبي زرعة ٢: ٦٧٦.

(٩٤) شرح العلل ٢: ٨٣٢.

المثال الرابع:

في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: "غيلان بن جامع المحاربي قاضي الكوفة روى عن الحكم، وإياس بن سلمة، وجبلة بن سحيم، وعبد الملك بن ميسرة، روى عنه الثوري، وشعبة، ويعلى بن الحارث المحاربي، وهو غيلان الذى روى عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً، روى عنه إسمعيل بن أبى خالد، وفرّق بعض الناس بينهما وهو عندي واحد سمعت أبي يقول ذلك".(٩٥)

وعلق عليه ابن حجر بقوله: "ذكر أبو حاتم في ترجمة غيلان بن جامع بن راشد المحاربي الكوفي القاضي المشهور أنّ بعضهم روى من طريقه حديثاً مرسلاً. وفرّق بينهما، كأنه ظنه صحابياً آخر لكونه من رواية إسماعيل بن أبي خالد، وهو تابعي، وهو أكبر من المحاربي، قال أبو حاتم: وهو عندي واحد".(٩٦)

فهذه الصورة كان مما ساهم في إيهام ظن الصحبة فيها ما وقع فيها من رواية الأكابر عن الأصاغر.

يمتد أثر رواية الأكابر عن الأصاغر إلى قضية اتصال الإسناد بمسائله المشهورة من السماع، والتدليس، والإرسال.

المثال الخامس:

في العلل ومعرفة الرجال قال عبدالله: "سمعت أبي يذكر عن يحيى بن سعيد القطان، قال: كان ثور إذا

حدثني بحديث عن رجل لا أعرفه قلت: أنت أكبر أو هذا؟ فإذا قال: هو أكبر مني كتبته، وإذا قال: أصغر مني لم أكتبه".(٩٧)

وورد عن شعبة نحوا النص السابق، ذكره في سماع أبي إسحاق السبعي من شيوخه.

قال شعبة: "كان أبو إسحاق إذا أخبرني عن رجل قلت له: هذا أكبر منك؟ فإن قال: نعم، علمت أنه لقيه، وإن قال: أنا أكبر منه، تركته".(٩٨)

---

(٩٥) الجرح والتعديل ٧: ٥٣.

(٩٦) الإصابة ٥: ٢٦٦.

(٩٧) العلل ومعرفة الرجال رواية عبدالله رقم (٩٥٠).

(٩٨) إكمال تهذيب الكمال ١٠: ٢٠٨، تهذيب التهذيب ٨: ٦٦.

والنصان السابقان بشيران إلى عادة بعض الرواة في التحمل عمن هم أصغر منهم، أن روايتهم عنهم مرسلة بلا سماع، وهو منبه عموماً إلى التحري في قضية السماع حين الرواية على هذا الوجه.

المثال السادس:

رواية الصحابة عن التابعين من نوع رواية الأكابر عن الأصاغر، وفي هذه الرواية دلالة على تعديل التابعي إن وقعت، فالصحابي لا يحمل إلا عمن يثق في عدالته، فيكون في هذه الرواية لوحدها مؤشراً على ما يتصل بالكلام في الرواة.

الخاتمة:

وفي نهاية هذا البحث الذي تناول أنواعاً عدة من علوم الحديث تحت مصطلح "لطائف الإسناد" فقد ظهر لي من خلاله نتائجه التي أقدمها للقارئ الآتي:

أ- لم أجد تعريفاً اصطلاحياً للطائف الإسناد يحدد ما يدخل فيها وما لا يدخل، وقد حاولت صياغة تعريف بما ظهر لي من خلال الوقوف مع أنواع اللطائف وأمثلتها.

ب-لطائف الإسناد مكونة من مجموعة أنواع من علوم الحديث يمكن إدراجها تحت هذا المصطلح، بعض هذه الأنواع يُعقد له مبحث في كتب مصطلح الحديث، والكثير لا يعقد له.

ج- تعددت المصادر التي تناولت مبحث لطائف الإسناد، وقد تفاوتت اهتمامات هذه المصادر بحسب موضوعها، إلا أن الكل يكاد يشترك في فقدان إبراز الأثر النقدي للطائف الإسناد والتمثيل عليه واقعا من الأحاديث، وهي النقطة الأهم في قضية لطائف الإسناد.

د-التناول الذي تم في دراسة لطائف الإسناد غلب عليه الشكل الظاهري على حساب المضمون، مما خلق انطباعا بضعف أثر هذه اللطائف وقلة جدواها، ومن ثم كان الاهتمام بها محدوداً.

هـ-عزز الموقف المعاصر عند المهتمين بعلوم الحديث وقضاياه والمتخصصين فيه الانطباع السابق بقلة جدوى لطائف الإسناد وأنها شكلية.

و-لطائف الإسناد تنقسم من حيث أثرها وتأثيرها إلى قسمين، منها ما له مضمون ثري تمتد علاقته وتأثيره لمباحث مهمة في النقد، ومنه ما شكلي فقط.

ز-تحتاج بعض لطائف الإسناد إلى دراسة مفردة، يستعرض النوع بالدراسة الواسعة التي تحاول إبراز أهميته وصلته بمسائل الرواية والرواة والعلل وغيرها.

ح-الحاجة الماسة لتأصيل أنواع لطائف الإسناد من كلام النقاد وتطبيقاتهم، ومد جسور الصلة بين أنواع اللطائف نفسها، وغيرها من أنواع علوم الحديث.

هذا والله أعلم وأجل، وهو ولي كل خير، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه.

Abstract

Research in terms of modern studies of the need for them in the understanding of science and the possibility of development, and looking forward to the future, and considers "support groups" one of the topics and issues in the books of modern science, and dealt with research - after the liberation of the concept - from the perspective of its future and attempts to renew it, With this issue in the books of modern science and other manifestations of the most apparent form of it, which printed its name, and the last place, and lose its impact, it became a virtue and luxury ،The proposals of several areas of renewal in the support groups, and one of the most important proposals for renewal - in anticipation of a new reality - is to try to detect the monetary impact in these layers by bringing them closer to the sensitive circles in critical issues of cash, and through the examples multiplied in areas of renewal, More research around

المراجع والمصادر

١. -اختصار علوم الحديث، لإسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، تحقيق أحمد محمد شاكر المسمى الباعث الحثيث، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية.

٢. -أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، للإمام الدارقطني، تأليف أبي الفضل محمد بن طاهر المعروف بابن القيسراني، تحقيق محمود محمد محمود حسن نصار، والسيد يوسف، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.

٣. -الإصابة في تمييز الصحابة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق عادل عبد الموجود وعلى معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى – ١٤١٥هـ.

٤. -تاريخ بغداد، أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٥. -تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.

٦. -تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق عاصم القريوتي، مكتبة المنار– عمان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

٧. -تعليقة على العلل لابن أبي حاتم، لمحمد بن أحمد بن عبد الهادي بن يوسف الدمشقي، تحقيق سامي بن محمد بن جاد الله، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣م.

٨. -تغليق التعليق على صحيح البخاري، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق سعيد عبد الرحمن موسى، المكتب الإسلامي، دار عمار – بيروت، عمان – الأردن الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٩. -التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم الحسين العراقي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

١٠. -التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق حسن قطب، مؤسسة قرطبة – مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

١١. -تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، لمحمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي، تحقيق سامي جاد الله وعبد العزيز بن ناصر، أضواء السلف – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

١٢. -تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ليوسف بن عبد الرحمن بن يوسف أبو الحجاج المزي، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.

١٣. -تهذيب اللغة، لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

١٤. -التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن الشافعي المصري، تحقيق دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، دمشق – سوريا الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م.

١٥. -الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، لمحمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري، محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٦. -جامع العلوم والحكم، لزين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق شعيب الأرناؤوط - إبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة السابعة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١٧. -الجرح والتعديل، لعبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر الرازي ابن أبي حاتم، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي- بيروت، الطبعة الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢م.

١٨. -جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

١٩. -ذكر الأقران وروايتهم عن بعضهم بعضا، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني، تحقيق مسعد السعدني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م.

٢٠. -السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة راويين عن شيخ واحد، أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق محمد بن مطر الزهراني، دار الصميعي، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٢١. -سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق شعَيب الأرنؤوط - محمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

٢٢. -سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب

الإسلامي – بيروت، سنة النشر: ١٩٩٨ م.

٢٣. –سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحي بن معين، تحقيق أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار – المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٢٤. –سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، تحقيق زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ.

٢٥. –الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، لإبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، المحقق: صلاح فتحي هلل، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

٢٦. –شرح الإلمام بأحاديث الأحكام، لتقي الدين أبو الفتح المعروف بابن دقيق العيد، تحقيق محمد خلوف العبد الله، دار النوادر، سوريا، الطبعة الثانية، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م.

٢٧. –شرح علل الترمذي، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن البغدادي، تحقيق همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ– ١٩٨٧م.

٢٨. –الضعفاء لأبي زرعة الرازي، تحقيق سعد ي الهاشمي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، الطبعة ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٢٩. –طرح التثريب في شرح التقريب، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، وأكمله ابنه أحمد بن عبد الرحيم، الطبعة المصرية القديمة.

٣٠. –عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب، لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي الهمداني، تحقيق عبد الله كنون، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٣ هـ – ١٩٧٣ م.

٣١. –العلل الواردة في الأحاديث النبوية، أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق وتخريج محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الناشر: دار طيبة – الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م.

٣٢. –عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لمحمود بن أحمد بن موسى بدر الدين العينى، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٣٣. –فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩هـ، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، وتعليق العلامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

٣٤. –فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، لشمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن

محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي تحقيق علي حسين علي، مكتبة السنة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

٣٥. -اللطائف من دقائق المعارف في علوم الحفاظ الأعارف، لمحمد بن عمر بن أحمد بن عمر الأصبهاني المديني، أبو موسى، تحقيق أبو عبد الله محمد علي سمك، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

٣٦. -محاسن الاصطلاح (مطبوع مع كتاب علوم الحديث لابن الصلاح)، لعمر بن رسلان العسقلاني الأصل، ثم البلقيني، تحقيق د عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، الناشر: دار المعارف.

٣٧. -مختار الصحاح، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، تحقيق يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت – صيدا، الطبعة الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

٣٨. -المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

٣٩. -المراسيل، المؤلف: لعبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر الرازي ابن أبي حاتم، تحقيق شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ.

٤٠. -مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني، تحقيق أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، مكتبة ابن تيمية، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

٤١. -المستدرك على الصحيحين، لأبي عبدالله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري المعروف بابن البيع، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠م.

٤٢. -المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، لمسلم بن الحجاج، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٤٣. -مسند البزار، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق المعروف بالبزار تحقيق محفوظ الرحمن زين الله (ج١-٩)، وعادل بن سعد (ج١٠-١٧)، وصبري عبد الخالق (ج١٨)، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى ١٩٨٨م- ٢٠٠٩م).

٤٤. -مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر البوصيري الكناني، تحقيق محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية – بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

٤٥. -المصنف، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي- الهند، المكتب الإسلامي — بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

٤٦. -معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، لعثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح تحقيق نور الدين عتر، دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر — بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٤٧. -معرفة علوم الحديث، لأبي عبدالله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري المعروف بابن البيع، تحقيق السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية — بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

٤٨. -المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي — بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ.

٤٩. -موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق حمدي السلفي، صبحي السامرائي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ.

٥٠. -النكت على مقدمة ابن الصلاح، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي الشافعي، تحقيق زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف — الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٥١. -النكت على كتاب ابن الصلاح، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المحقق ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.